

## عضوية المجلس

### تجميع لوائح أساسية صدرت في سنة 2008

تتضمن هذه الوثيقة أجزاء من المذكرات ذات الصلة ومسائل متعلقة بموضوع عضوية المجلس جرت مناقشتها خلال سنة 2008 في اجتماعات كل من مجموعة العمل الثانية ولجنة المؤتمر المعنية بمتابعة التقييم الخارجي المستقل.

وسوف تنتهي لجنة المؤتمر المعنية بمتابعة التقييم الخارجي المستقل من إعداد تقريرها النهائي بحلول شهر سبتمبر/أيلول 2009 تمهيداً لعرضه من ثمّ على المؤتمر. وسيصدر القرار النهائي خلال الدورة السادسة والثلاثين للمؤتمر التي ستُعقد في شهر نوفمبر/تشرين الثاني 2009.

### بيان المحتويات

#### رقم الصفحة

- |    |  |
|----|--|
| 2  | مذكرة الرئيستين المشاركتين - مجموعة العمل الثانية - 28 يناير/كانون الثاني 2008     |
| 2  | مذكرة الرئيستين المشاركتين - مجموعة العمل الثانية - 8 فبراير/شباط 2008             |
| 3  | مذكرة الرئيستين المشاركتين - مجموعة العمل الثانية - 17 مارس/آذار 2008              |
| 3  | مذكرة الرئيستين المشاركتين - مجموعة العمل الثانية - 28 أبريل/نيسان 2008            |
| 4  | مذكرة الرئيستين المشاركتين - مجموعة العمل الثانية - 18 و 21 يوليو/تموز 2008        |
|    | تقرير الدورة الخامسة والثلاثين (الخاصة) للمؤتمر (18-21 نوفمبر/تشرين الثاني 2008) - |
| 5  | متابعة التقييم الخارجي المستقل لمنظمة الأغذية والزراعة                             |
|    | خطة العمل الفورية لتجديد منظمة الأغذية والزراعة -                                  |
| 6  | دال - ترتيبات متابعة تنفيذ خطة العمل الفورية                                       |
|    | المرفق الأول وظائف وتشكيل المجلس ولجنتي البرنامج والمالية ورقة خيارات              |
| 7  | مقدمة من الرئيستين المشاركين لمجموعة العمل الثانية (28 أبريل/نيسان 2008)           |
|    | المرفق الثاني عضوية المجلس والرئيس المستقل وإمكانات إنشاء هيئة مكتب                |
| 19 | ورقة خيارات أعدتها الرئيستان المشاركتان لمجموعة العمل الثانية (18 يوليو/تموز 2008) |

## مذكرة الرئيسيتين المشاركتين – مجموعة العمل الثانية – 28 يناير/كانون الثاني 2008

أدوار ووظائف كل من المؤتمر العام والمجلس

تركز النقاش حول التوصيتين 7-4 و 8-4 في تقرير التقييم الخارجي المستقل اللتين تتناولان على التوالي أدوار ووظائف كل من المؤتمر العام والمجلس. وبعد نقاش مستفيض، اتفق على أنه من المهم في الوقت الراهن توسيع نطاق النقاش بحيث يشمل تركيبة الحوكمة برمتها وطلب إلى أمانة لجنة المؤتمر المعنية بمتابعة التقييم الخارجي المستقل أن تيسر هذه العملية من خلال إعداد رسم بياني عن تدفق العمل في الوقت الراهن وتوصيات التقييم الخارجي المستقل. وجرى التشديد على أنه يجدر التوصل إلى الاستنتاجات النهائية فور توافر فهم مشترك وشامل بقدر أكبر للقضايا وأنه ليس هناك بالضرورة اتفاق كامل بين الأعضاء كافة. لكن ثمة التقاء ما في وجهات النظر حول الاتفاق بوجه عام مع التوصيتين 7-4 و 8-4 في تقرير التقييم الخارجي المستقل، مع إيلاء العناية الواجبة للاعتبارات والتحفظات المبيّنة أدناه:

[...]

(7) موضوع تمثيل البلدان الأعضاء في المجلس وفي لجنتي البرنامج والمالية يستحقّ التعمّق فيه بقدر أكبر بكثير وهو يمثل بالنسبة إلى بعض الأعضاء موضوعاً يُبحث في إطار هيكلية الحوكمة.

\*\*\*\*\*

## مذكرة الرئيسيتين المشاركتين – مجموعة العمل الثانية – 8 فبراير/شباط 2008

(1) أجرى الأعضاء تبادلاً أولياً للآراء واعتبر الكثيرون منهم أنه لا ينبغي توسيع حجم المجلس أكثر بكثير مما هو عليه الآن في أي من التعديلات، لكن من غير المجدي تقليص حجمه أو تغيير الدور الذي يضطلع به المراقبون في الوقت الراهن.

[...]

(3) اعتبر عدد من الأقاليم أنّ التركيبة الحالية للعضوية في المجلس لا تعكس تمثيلاً صحيحاً للأعضاء [...]. وكانت خلاصة الأمر ضرورة مناقشة الموضوع بمزيد من التفصيل من قبل مجموعة العمل، على أن تعطي أمانة لجنة المؤتمر والإدارة معلومات عن صيغ التمثيل المستخدمة في وكالات الأمم المتحدة الأخرى.

[...]

\*\*\*\*\*

### مذكرة الرئيستين المشاركتين – مجموعة العمل الثانية – 17 مارس/آذار 2008

(1) [...] واقترح بعض الأعضاء إمكانية توسيع المجلس بعض الشيء بما يتيح تحسين التوازن في تمثيل البلدان الأعضاء [...].

(2) بدأت الرئيستان المشاركتان لمجموعة العمل الثانية، بالتشاور مع رئيس لجنة المؤتمر، العمل على إعداد خيارات لكل من المجلس ولجنتي البرنامج والمالية كي تدرسها مجموعة العمل.

[...]

\*\*\*\*\*

### مذكرة الرئيستين المشاركتين – مجموعة العمل الثانية – 28 أبريل/نيسان 2008

(انظر أيضاً المرفق الأول)

(1) **العضوية في المجلس:** رحّبت مجموعة العمل بورقة الخيارات التي أعدتها الرئيستان المشاركتان (الملحق 1). وركّزت المناقشات خلال الجلسة على مجلس المنظمة، مع الإشارة إلى أنّ إجراء تحسينات على صعيد الحكومة أمر أساسي لنجاح المنظمة في المستقبل.

(2) **تفاوتت وجهات نظر الأعضاء حول الخيارات المقترحة لحجم المجلس والعضوية فيه في المستقبل:**

(أ) أيّد عدد من الأعضاء بشدة اقتراحات خفض عدد الأعضاء في المجلس والتركيز على دوره الرئيسي كذراع تنفيذي للأجهزة الرئاسية. وجرى التذكير بأنّ المؤتمر العام واللجان الفنية تعقد اجتماعات لجميع أعضائها وبأنّ المؤتمرات الإقليمية تشكل فرصة لطرح المسائل المثيرة للقلق على الصعيد الإقليمي. وجرى التشديد على أهمية وجود مجموعة مصغرة من الأعضاء المكلفين تمثيل الأقاليم التابعين لها وتكون بمثابة الجهاز التنفيذي للعموم؛

(ب) اعتبر أعضاء آخرون أنه ينبغي زيادة حجم المجلس كي يعكس على نحو أفضل وجهات نظر الأعضاء على اختلافها أو أن يبقى على حاله، في حال عدم زيادة حجمه. وذكر الأعضاء بأنّ الحجم الحالي للمجلس لا يخرج عن الحجم المماثل للأجهزة التنفيذية في وكالات الأمم المتحدة الأخرى، مثل منظمة العمل الدولية ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة. ولاحظ عدد من الأعضاء أنّه سيصعب على الأقاليم الموافقة على خفض عدد المقاعد في المجلس. وأشار إلى أنّ الزيادة المقترحة إلى 61 عضواً، مع عضوين إضافيين من جميع الأقاليم باستثناء أمريكا الشمالية، سوف يرفع التمثيل إلى حدود ما كان عليه عام 1977 عند نسبة 34 في المائة من العضوية؛

(ج) كان هناك تأييد للإبقاء على ولاية الممثلين في المجلس لمدة سنتين؛

(د) أكدت مجموعة العمل أنه يتعيّن الإبقاء على قدرة المراقبين على التكلّم في المجلس، غير أنّ عدداً من الأعضاء اعتبروا أنّه قد تُفرض قيود موسّعة على هذا في حال زيادة عدد الأعضاء في المجلس بشكل ملحوظ.

[...]

\* \* \* \* \*

**مذكرة الرئيستين المشاركتين – مجموعة العمل الثانية – 18 و21 يوليو/تموز 2008  
(انظر أيضاً المرفق الثاني)**

[...]

(4) **عضوية المجلس:** استأنف الأعضاء المداولات حول الخيارات الممكنة لعضوية المجلس، مركزين على المقترحات التي قد ترفع العدد الإجمالي للأعضاء في الأقاليم، إلّا أنّ مواقفهم تفاوتت حول حجم هذه الزيادة. وما فتئ بعض الأعضاء يفضلون تقليص حجم المجلس الإجمالي. وكان هناك إقرار عام بالحالة الخاصة التي يمثلها إقليم أوروبا، نظراً إلى الزيادة الكبيرة التي طرأت على عدد الدول الأعضاء منذ التغييرات الأخيرة في عدد أعضاء المجلس التي تمّ اعتمادها في العام 1977. وقد أيّدت أقاليم عدّة فكرة زيادة مقعدين لمعظم الأقاليم، مع إضافة ثلاثة مقاعد لأوروبا، ومقعد واحد لجنوب غرب المحيط الهادي (بينما تبقى المقاعد على حالها في إقليم أمريكا الشمالية مع وجود مقعدين يعطيان الدولتين الأعضاء في ذلك الإقليم). وقد تمّ الاتفاق على استئناف النقاش حول هذه المسألة في 9 سبتمبر/أيلول حيث يكون الأعضاء قد حصلوا على المزيد من الإيضاحات من عواصمهم، وناقشوا الموضوع بمزيد من التفصيل في مجموعاتهم الإقليمية.

[...]

**باء – إصلاح الحوكمة (مشروع جزء خاص بخطة عمل فورية)**

[...]

5- **عضوية المجلس:** زيادة طفيفة نسبياً في حجم المجلس حرصاً على تأمين تمثيل متوازن للأقاليم – بانتظار النظر فيها.

[...]

\* \* \* \* \*

تقرير الدورة الخامسة والثلاثين (الخاصة) للمؤتمر  
(18-21 نوفمبر/تشرين الثاني 2008)

[...]

متابعة التقييم الخارجي المستقل لمنظمة الأغذية والزراعة

دراسة تقرير لجنة المؤتمر المعنية بمتابعة التقييم الخارجي المستقل لمنظمة الأغذية والزراعة - خطة العمل الفورية

15- وتمثل السنة الأولى من خطة العمل الفورية، أي سنة 2009، فترة يتعين فيها العمل على تنفيذ الخطة على وجه السرعة كما يلزم فيها اتخاذ عدد من الإجراءات التي تقتضي التعاون الوثيق والمستمر بين الأعضاء والإدارة. ويتطلع المؤتمر إلى النظر، في دورته القادمة، في الإطار الاستراتيجي الجديد، وخطة العمل المتوسطة الأجل وبرنامج العمل والميزانية، وفي حجم عضوية المجلس والتمثيل الإقليمي فيها، واستكمال الإصلاحات في الشؤون الإدارية والموارد البشرية والجوانب التنظيمية. ويُعتبر تحديد الأولويات بالنسبة لمختلف المواضيع في إطار يقوم على تحقيق النتائج أمراً أساسياً وقد أعرب كثير من الأعضاء عن أولوياتهم في هذا الصدد.

[...]

القرار 2008/1 - اعتماد خطة العمل الفورية لتجديد منظمة الأغذية والزراعة (2009-2011)

إن المؤتمر: [...]

(4) يقرر إنشاء لجنة تابعة للمؤتمر (لجنة المؤتمر المعنية بمتابعة التقييم الخارجي المستقل) لمدة محددة على مدار عام 2009 بموجب المادة 6 من دستور منظمة الأغذية والزراعة لمواصلة متابعة التقييم الخارجي المستقل لمنظمة الأغذية والزراعة، واستكمال العمل غير المنجز في إطار خطة العمل الفورية. وتنتهي اللجنة من تقريرها بشأن التعديلات المقترح إدخالها على النصوص الأساسية في يونيو/حزيران 2009 وتستكمل تقريرها النهائي بحلول شهر سبتمبر/أيلول 2009 لتقديمه إلى المؤتمر في شهر نوفمبر/تشرين الثاني 2009.

(5) [...]

(أ) وتضطلع اللجنة، دون إخلال بالمهام الدستورية للمجلس ولجانه الدائمة، بالمهام التالية:

1- توصية المؤتمر في عام 2009 بما يلي: [...]

(2) أية تغييرات تعتبر مستصوبة في حجم عضوية المجلس والتمثيل الإقليمي فيها.

[...]

\*\*\*\*\*

## خطة العمل الفورية لتجديد منظمة الأغذية والزراعة

[...]

### دال - ترتيبات متابعة تنفيذ خطة العمل الفورية

| التكاليف أو الوفورات<br>(بملايين الدولارات) |                                 | سنة البداية-<br>سنة النهاية | الجهة المسؤولة<br>عن القرار<br>النهائي | الإجراءات  |  |               |
|---|---------------------------------|-----------------------------|--|--|--|---------------|
| الاستثمارات                                 | المتكررة في<br>كل فترة<br>مالية |                             |  | الإجراء  | رقم التوصية في<br>التقييم الخارجي<br>المستقل | المرجع<br>رقم |
| 0   | 1.6                             | 2009 - 2008                 | المؤتمر                                | سيتم تشكيل لجنة للمؤتمر محددة المدة تبقى موجودة على امتداد سنة 2009 [...].   |  | 2-4           |
| 0   | 0                               |                             |  | وسوف تكون وظائف اللجنة، دون الإخلال بالوظائف الدستورية للمجلس ولجانه الدائمة، على النحو الآتي:<br>(1) التوصية إلى الدورة السادسة والثلاثين لمؤتمر المنظمة (2009) بما يلي: [...]                          |  |               |
|   |                                 |                             |  | • أي تغييرات مستصوية في حجم عضوية المجلس وتمثيلها الإقليمي واقتراح أي تغييرات لازمة في النصوص الأساسية، في ضوء مشورة لجنة الشؤون الدستورية والقانونية، على المؤتمر العام في دورته المزمع عقدها سنة 2009؛ |  | 4-4           |

[...]

\*\*\*\*\*

## المرفق الأول

وظائف وتشكيل المجلس ولجنتي البرنامج والمالية ورقة خيارات مقدمة  
من الرئيسيين المشاركين لمجموعة العمل الثانية (28 أبريل/نيسان 2008)

[...]

طلبت مجموعة العمل الثانية خلال اجتماعها يوم الاثنين 17 مارس/ آذار 2008، من رئيسيها المشاركين أن يعدا، بالتشاور مع رئيس لجنة المؤتمر المعنية بمتابعة التقييم الخارجي المستقل، ورقة توفر خيارات واعتبارات بشأن وظائف وعضوية المجلس ولجنتي البرنامج والمالية. وقد أعدت الورقة لتكون أساسا يعتمد عليه في تيسير مواصلة مجموعة العمل نظرها. وفي حين أن مجموعة العمل لم تتوصل، بعد، إلى أية استنتاجات مؤكدة، ظهر توافق في الآراء بشأن العديد من جوانب الوظائف وأساليب العمل في المجلس ولجنتي البرنامج والمالية. ويرد ذلك في المناقشات التالية.

### المجلس

#### الوظائف الأساسية

1- للمجلس، كما حدد في النصوص الأساسية (أنظر الملحق 1 للإطلاع على التفاصيل)، الوظائف الأساسية التي تتمثل في الإبقاء قيد النظر والتصرف فيما بين دورتي المؤتمر حسب مقتضى الحال فيما يلي:

- (أ) أوضاع الأغذية والزراعة في العالم وما يتصل بها من مسائل؛
- (ب) أنشطة المنظمة الحالية والمتوقعة، بما في ذلك برنامج العمل والميزانية؛
- (ج) المسائل الإدارية والإدارة المالية للمنظمة؛
- (د) وعقد الاجتماعات الدولية وإنشاء الهيئات والموافقة على الاتفاقات.

2- وقد أكدت مجموعة العمل من جديد، في مناقشاتها حتى الآن، تمشيا مع توصيات التقييم الخارجي المستقل، الأدوار التنفيذية للمجلس، ولاسيما فيما يرد تحت (ب) و(ج) أعلاه. وفي نفس الوقت شددت مجموعة العمل على دور المؤتمر فيما يتعلق بالنقطة (أ)<sup>1</sup>. وعلى ذلك، وافقت مجموعة العمل أثناء اجتماعها في 28 يناير/ كانون الثاني على أن المجلس قد ركز بالفعل على إشرافه التنفيذي على أمانة المنظمة وميزانيتها وبرامجها. وينبغي أن يكون المؤتمر هو المكان الرئيسي للمناقشات والقرارات المتعلقة بقضايا الإدارة الرشيدة العالمية بعد مناقشتها في اللجان الفنية والمؤتمرات الإقليمية، وأن بالوسع زيادة تعزيز هذه التفرقة في الأدوار بين المجلس والمؤتمر. وسوف يواصل المجلس بالطبع النظر في

<sup>1</sup> لوحظ أن المؤتمر يضم أخصائيين في هيئاته بدرجة أكبر بكثير من المجلس، وأنه ممثل بالكامل لأعضائه ككل، مثلما الحال بالنسبة للجان الفنية التي تتألف من أخصائيين.

التوصيات المتعلقة بالأولويات والسياسات والاستراتيجية ذات الصلة بعمل المنظمة والناشئة عن اللجان الفنية والمؤتمرات الإقليمية. وعلى ذلك ينبغي الحد من الازدواج في المناقشات فيما بين المجلس والمؤتمر.

3- ورأى الأعضاء أن المجلس مازال مطلوباً لإعداد العمل الذي يضطلع به المؤتمر، إلا أن ذلك لا يعني أن من الضروري أن يجتمع قبله مباشرة. وينبغي أن يستمر المجلس في استعراض الوثائق الرئيسية، مثل وثائق برنامج العمل والميزانية التي كانت تناقش في السابق في لجنتي البرنامج والمالية<sup>2</sup>. واتفقت مجموعة العمل كذلك مع التقييم الخارجي المستقل في أن من الضروري أن يضع المجلس الصيغة النهائية لتفاصيل برنامج العمل في ضوء مستوى الميزانية الذي يحدده المؤتمر على أساس الخطة المتوسطة الأجل ووثيقة موجزة عن الميزانية يكون المجلس قد استعرضها أولاً.

### أساليب العمل

4- وخلصت مجموعة العمل خلال اجتماعها في 11 مارس/ آذار إلى ضرورة أن تتوفر برامج عمل لجميع الأجهزة الرئاسية، ربما على أساس التوالي، وأن من الضروري التمكن من إدخال آلية لرصد التقدم تتضمن أيضاً بعض مؤشرات الكفاءة.

5- وأكد اجتماع 11 مارس/ آذار المناقشات السابقة بأن من الضروري أن يجتمع المجلس ولجنتي البرنامج والمالية بتواتر ومرونة أكبر على أن يتم تعديل مدة الدورات وفقاً للاحتياجات، إلا أنه ينبغي أن تكون في غالب الأحيان أقصر مما هي عليه الآن.

6- وينبغي التقليل من المفاوضات بشأن التقارير الكاملة في لجان الصياغة (المفاوضات على أساس كل سطر من المناقشات الجارية في الاجتماع والتي تختلف عن تلك الخاصة بالقرارات غير المجدية). وينبغي زيادة عدد القرارات والتوصيات الرسمية المصاغة كما هو الحال في الكثير من منظمات الأمم المتحدة الأخرى. وسيؤدي ذلك إلى أن تكون القرارات أكثر وضوحاً. وسوف تتطلب هذه القرارات لجان صياغة أو أصدقاء الرئيس لوضع صيغتها النهائية في المجلس إلا أن بعض الأعضاء أشاروا كذلك إلى أن مذكرة الرئيس أو محضر الاجتماع تعتبر سجلاً كافياً للمناقشات حيث أن القرارات هي التي تهتم.

7- وخلصت مجموعة العمل كذلك إلى أن العمليات الحالية للمجلس في ممارسته لوظيفته التنفيذية تتعرض لمعوقات نتيجة لانعدام التوصيات والبدائل الواضحة التي تعرضها عليه لجننتا البرنامج والمالية للنظر بشأن القضايا المتعلقة بالسياسات وتلك الإستراتيجية الخاصة بترتيب الأولويات لعمل المنظمة:

<sup>2</sup> ناقشت مجموعة العمل كذلك أنه قد تأتي أوقات يحتاج فيها المجلس إلى عقد اجتماعات خاصة للجان الفنية فيما بين دورتي المؤتمر لمعالجة قضايا ملحة يتعين فيها أن يكون المجلس واللجان الفنية قادرين على الاجتماع بقدر أكبر من المرونة لهذا الأمر (مثل فيما يتعلق بالأزمة الحالية لأسعار الأغذية التي يجري نظرها خارج إطار الهيئات الرئاسية المنشأة).

● يمكن النظر في منح اجتماع المجلس ما بين يوم أو يومين بعد دورتي لجننتي البرنامج والمالية. وسوف يساعد ذلك في المحافظة على استمرارية المناقشات، وربما الحد من التكرار وبتيح اتخاذ القرارات المتعلقة بتوصيات لجننتي البرنامج والمالية، خاصة إذا قدمت تقارير لجننتي البرنامج والمالية تتسم بمزيد من الوضوح للمجلس في وقت مبكر. وتظل هناك حاجة إلى وقت لإرسال الوثائق إلى عواصم البلدان إلا أنها تكون أقصر بكثير مما هي عليه في الوقت الحاضر (ربما 10-15 يوم بين الاجتماعين)،

### عضوية المجلس

8- لدى الوظيفة التنفيذية أساسا المتعلقة بالإشراف وصياغة السياسات لأعمال أمانة المنظمة، تشير معايير الكفاءة والفعالية إلى الإبقاء على حجم المجلس صغيرا نسبيا. ومن ناحية أخرى، فإن بقاء المجلس تمثيلا وحائزا على الثقة الكاملة والملكية من جانب الأعضاء، قد يشير إلى ضرورة توسيع العضوية. ولدى تحديد حجم المجلس، يتعين تحقيق التوازن بين الكفاءة والفعالية والتمثيل. ومن البديهي أنه، ببساطة، كلما صغر حجم المجلس، زادت سرعة وسهولة اضطلاعهم بعمله. كذلك فإن الفعالية تتأثر بالحجم. فالمجموعة الصغيرة تستطيع أن تدير حوارا. ولكن المتحدثين في مجموعة كبيرة تقل وتيرة مداخلاتهم، والأرجح أنهم يقدمون بيانات معدة. غير أنه يتعين أن يكون لدى الأعضاء ثقة في عمل المجلس، وأن استنتاجاته قد أخذت في الاعتبار وجهات نظرهم. فالمجلس الذي يكون أعضاؤه ممثلين بصورة واضحة لأقاليمهم، ويضمن التناوب فيه مشاركة طائفة مختلفة من الأعضاء، يمكن أن يحقق هذا التمثيل.

| الجدول 1: التطور التاريخي للتمثيل في المجلس |         |         |         |         |         |         |         |               |         |                                  |
|---|---------|---------|---------|---------|---------|---------|---------|---------------|---------|----------------------------------|
| 2008  |         | 1977    |         | 1965    |         | 1959    |         | أقاليم المجلس |         |                                  |
| عدد   |         | نسبة    |         |         |         |         |         |               |         |                                  |
| المقاعد                                     | الأعضاء | المقاعد | الأعضاء | المقاعد | الأعضاء | المقاعد | الأعضاء | المقاعد       | الأعضاء |                                  |
| 12  | 48      | %24     | %25     | %24     | %31     | %23     | %29     | %8            | %9      | أفريقيا                          |
| 9   | 23      | %18     | %12     | %18     | %13     | %16     | %14     | %20           | %19     | آسيا                             |
| 10  | 48      | %20     | %25     | %20     | %20     | %23     | %23     | %28           | %28     | أوروبا                           |
| 9   | 33      | %18     | %17     | %18     | %19     | %19     | %20     | %20           | %25     | أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي |
| 6   | 21      | %12     | %11     | %12     | %13     | %10     | %12     | %12           | %14     | الشرق الأدنى                     |
| 2   | 2       | %2      | %1      | %4      | %1      | %6      | %2      | %8            | %3      | أمريكا الشمالية                  |
| 1   | 16      | %4      | %8      | %2      | %3      | %3      | %2      | %4            | %3      | جنوب غرب المحيط الهادي           |
| 191   |         | 144     |         | 111     |         | 79      |         |               |         | عدد الأعضاء                      |
| 49  |         | 49      |         | 31      |         | 25      |         |               |         | عدد مقاعد المجلس                 |
| %26   |         | %34     |         | %28     |         | %32     |         |               |         | نسبة الأعضاء في المجلس           |

9- عندما تشكلت الأقاليم لأغراض انتخابات المجلس لأول مرة عام 1953، كان 35 في المائة من أعضاء المنظمة أعضاء في المجلس الذي كان يتألف من 24 عضوا. أما اليوم فإن المجلس يضم أقل نسبة من العضوية قبل التغيير مباشرة عام 1965. فالرقم الآن هو 26 في المائة، وأصبح المجلس بعضويته البالغة 49 عضوا الأكبر حجما عن أي وقت مضى، إلا إنه لم يشهد أي تغيير في الحجم منذ عام 1977 عندما كانت المنظمة تضم 144 عضوا، مقابل 191 بلدا والجماعة الأوروبية الآن.

10- ولوكالات الأمم المتحدة المتخصصة الرئيسية الأخرى في الأمم المتحدة أجهزة رئاسية تعادل مجلس المنظمة حيث تتراوح عضويتها بين 34 في منظمة الصحة العالمية و58 في اليونسكو (الوكالة الدولية للطاقة الذرية: 35؛ المنظمة العالمية للأرصاد الجوية: 37؛ المنظمة البحرية الدولية: 40؛ ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية 53، ومنظمة العمل الدولية 56 (تمثل البلدان والعمال وأصحاب العمل).

11- "وتذكر النصوص الأساسية في المادة 22-3 من اللائحة العامة، "على المؤتمر أن يراعي عند اختيار أعضاء المجلس الرغبة في:

- (أ) أن تقوم العضوية في المجلس على أساس تمثيل جغرافي متوازن للدول المعنية بإنتاج الأغذية والمنتجات الزراعية، وتوزيعها، واستهلاكها؛
- (ب) أن تشترك في عمل المجلس الدول الأعضاء التي يمكن أن تساهم بأكثر قدر في نجاح المنظمة؛
- (ج) أن تتاح الفرصة لأكثر عدد ممكن من الدول الأعضاء للانضمام إلى عضوية المجلس عن طريق تناوب العضوية".

12- وكما يتضح من المادة 22-3 من اللائحة العامة فإن: (أ) العامل الذي يؤخذ في الاعتبار لدى اتخاذ قرار بشأن العضوية في المجلس ليس عدد البلدان بل اهتمامها بالزراعة واستهلاك الأغذية. وتشير المادة 22-3(ب) من اللائحة العامة أيضا إلى مشاركة "هذه الدول الأعضاء التي يمكن أن تساهم بأكثر قدر في نجاح المنظمة". ويمكن النظر إلى هذين النصين على أنهما يشيران لبعض العوامل مثل أعداد المستهلكين والجوعى الذين يمكن أن يستفيدوا من المنظمة والمساهمة في الإنتاج الزراعي، وربما تقديم المساهمات المالية للمنظمة.

13- وتوفر هذه المعايير تأكيدا، وليس أساسا متينا، لعملية صنع القرار التي هي سياسية في الأساس. ويرد توضيح لها في الملحق 2 الجدول 1، الذي يتبين منه أنه إذا، كما يبدو أن بعض أعضاء مجموعة العمل الثانية تفترض، أن المعايير لا تستند إلا إلى عدد البلدان: يتعين أن تحصل أوروبا وجنوب غرب المحيط الهادي على نسبة أكبر من المقاعد، وأن تكون أفريقيا في وضع متوازن تقريبا. وأن يخفض عدد مقاعد جميع الأقاليم الأخرى. أما إذا كان الأمر يتعلق، من ناحية أخرى، بعدد المستهلكين (أي السكان)، فإن نسبة المقاعد الخاصة بآسيا سوف ترتفع بصورة ملحوظة. وستظل أمريكا الشمالية دون تغيير تقريبا ويتناقص عدد مقاعد جميع الأقاليم الأخرى. وأخيرا، فإنه إذا

كانت المعايير تتعلق بحجم الناتج المحلي الإجمالي من الزراعة، فإن آسيا سوف تزداد بدرجة ملحوظة، وتظل أوروبا وأمريكا الشمالية متوازنة تقريبا وتنخفض مقاعد الأقاليم الأخرى. وستكون أوروبا هي الإقليم الوحيد أقل تمثيلا في معظم المعايير.

14- وعلى ذلك، لا توجد أي صيغة متوازنة بوضوح لتعديل عضوية المجلس فيما يتعلق بمسألة نسب المقاعد بحسب الإقليم. ففي معظم المعايير المحتملة، تعتبر الزيادة في نسبة المقاعد المخصصة لأوروبا لها ما يبررها. كذلك فإن آسيا تبرر الزيادة إذا جاءت مسائل السكان والناتج المحلي الإجمالي للزراعة في المقدمة، ويكون لجنوب غرب المحيط الهادي أيضا ما يبرره فيما يتعلق بعدد البلدان دون أي معيار آخر.

● **النظر:** ثمة مسألة أخرى قد تنشأ فيما يتعلق باستحسان تعديل عضوية الأقاليم. فلدى المنظمة عدد من الأقاليم لأغراض انتخابات المجلس يزيد عن ذلك الخاص بالوكالات المتخصصة المماثلة. وتتباين الأقاليم تباينا كبيرا من حيث الحجم فيما يتعلق بأي معيار من المعايير المشار إليها أعلاه، ولا يوجد إقليم منها يتسم بالتجانس على الرغم من أن بعضها أكثر تباينا من البعض الآخر. وسوف يتطلب مثل هذا التعديل قرارا من المؤتمر، وأن يأتي ذلك افتراضا بناء على هذا البلد أو البلدان الأعضاء المعنية إذا رأت هذه البلدان أن مصلحتها تتوافق بصورة أوثق مع مجموعة أخرى يمكن أن تمثل مصالحها بصورة أفضل. ويبدو أنه يمكن توسيع عضوية إقليم الشرق الأدنى على سبيل المثال.

#### 15- خيارات بشأن حجم وتشكيل المجلس في المستقبل بحسب اقتراحات الأعضاء

(أ) **ترك المجلس دون تغيير:** لدى النظر إلى جميع المعايير معا، يتبين أن العضوية الحالية للمجلس لا تنحرف بشدة عن الاحتياجات من حيث الكفاءة والفعالية والتمثيل مثلما كان البعض يتصور. كذلك فإن إتاحة الفرصة للمراقبين للتحديث ينفي الحاجة إلى إجراء تغيير، مثلما قد يتطلب التطبيق الأكثر تشددا لمعيار التناوب المحدد في النصوص الأساسية<sup>3</sup>.

(ب) **زيادة عضوية كل إقليم بمقدار مقعدين:** يدعو هذا الاقتراح إلى إجراء زيادة بنسبة 24 في المائة في حجم المجلس، حيث تجري زيادة عضوية المجلس بمقدر 12 مقعدا ليصل إلى 61 مقعد (حيث لا تتأثر أمريكا الشمالية بالزيادة)، بما يجعل المجلس أكبر جهاز رئاسي بين الوكالات المتخصصة والصناديق والبرامج في الأمم المتحدة. ويرتفع تمثيل البلدان في ضوء المعايير كما هو مبين في الملحق 2 الجدول 2. ويمكن ملاحظة أنه على الرغم من أن من الطبيعي أن عدد البلدان من كل إقليم من الأقاليم الممثلة سوف يزداد، لا توجد زيادة كبيرة في التمثيل التناسبي مقابل المعايير بحسب كل إقليم، باستثناء جنوب غرب المحيط الهادي الذي يحسن من تمثيله من حيث عدد البلدان إلا أنه سيكون أكثر تمثيلا عن المعدل على أساس المعايير الأخرى.

<sup>3</sup> كقاعدة عامة، يتخذ الاتحاد الأوروبي عادة موقفا موحدا مع متحدث رسمي واحد أي أن موقف الاتحاد الأوروبي ممثل.

- (ج) زيادة عضوية أوروبا وجنوب غرب المحيط الهادي بمقدار مقعد لكل منهما: سوف يتحرك التمثيل في ضوء المعايير على النحو المبين في الملحق 2 الجدول 3. وسوف يتحسن وضع أوروبا بصورة طفيفة، ويصبح جنوب غرب المحيط الهادي أكثر تمثيلاً من حيث عدد البلدان. ولن يكون هناك سوى تغيير موضوعي طفيف بالنسبة لوضع الأقاليم الأخرى.
- (د) إعادة توزيع المقاعد فيما بين الأقاليم مع المحافظة على الحجم الحالي للمجلس: لقد أصبح من الواضح أنه لا يوجد إقليم مستعد لخفض عدده الحالي من المقاعد، ولذا لا توجد أية احتمالات واقعية لإعادة التوزيع.
- (هـ) إعادة تشكيل المجلس على أساس نموذج المجلس التنفيذي مع ضم لجنتي البرنامج والمالية: أشار الأعضاء الذين يؤيدون هذا الخيار، كتابة، إلى أن للبلدان الأعضاء الحاليين طريقتين للتمثيل في النشاط الإشرافي - إما عن طريق المجلس ذاته أو من خلال لجنتي البرنامج والمالية. ونظراً لأن اجتماعات لجنتي البرنامج والمالية تجري بوتيرة أكبر، ولفترة انعقاد أطول، وبمناقشات أكثر موضوعية وأهمية، فإن هناك اهتماماً كبيراً بعضوية هاتين اللجنتين. ولذا فإن نموذجاً يضم مناقشات لجنتي البرنامج والمالية في المجلس، سوف يتيح المشاركة لعدد أكبر من الأعضاء. وسوف يتطلب ذلك زيادة كبيرة في اجتماعات المجلس إلا أنه يتيح إلغاء لجنتي البرنامج والمالية. وفي نفس الوقت يمكن، للمحافظة على فرصة إجراء حوار حقيقي، خفض حجم عضوية المجلس إلى نحو 30 مقعداً مع إتاحة الفرصة للمراقبين الذين لا يسمح لهم بالكلام. ونظراً لتزايد الأعضاء الذين قد يريدون فرصة الحصول على هذا المستوى من المشاركة الموضوعية، يمكن النظر في زيادة وتيرة التناوب في المجلس. فبدلاً من الأسلوب الحالي للتناوب كل سنتين، يمكن تطبيق ذلك على أساس سنوي. وحيث أن الاجتماعات سوف تزداد من حيث الوتيرة والكثافة، سيكون الأعضاء الذين خرجوا من التناوب قد حققوا أيام عمل أكبر في الاجتماعات مما يحدث في النظام الحالي. ويتمثل أحد البدائل في وضع نظام الأعضاء والمناوبين. ولن تتيح اللائحة الداخلية الحديث إلا للعضو أو المناوب عن أي قضية معينة إلا أنها ستتيح عموماً لعدد أكبر من الأعضاء الفرصة لكي يصبح جزءاً من المجلس.

[...]

## الملحق 1: النصوص الأساسية- وظائف المجلس

### المادة الرابعة والعشرون من اللائحة العامة للمنظمة – وظائف المجلس

يعمل المجلس، فيما بين دورات انعقاد المؤتمر، بمثابة جهاز تنفيذي للمؤتمر، ويتخذ القرارات بالنسبة للموضوعات التي لا تتطلب العرض على المؤتمر عملاً بأحكام الفقرة 3 من المادة 5 من الدستور. ويضطلع المجلس بصفة خاصة بالمهام المبينة فيما يلي:

#### 1- أوضاع الأغذية والزراعة في العالم والقضايا المتعلقة بها

يضطلع المجلس بما يلي:

- (أ) استعراض حالة الأغذية والزراعة في العالم، ودراسة برامج الدول الأعضاء والأعضاء المنتسبة؛
  - (ب) تقديم المشورة بصدد هذه الموضوعات إلى حكومات الدول الأعضاء والأعضاء المنتسبة، وإلى مجالس السلع الدولية أو سلطات السلع الأخرى، كما يتكفل بتقديمها، عن طريق المدير العام، إلى الوكالات الدولية المتخصصة الأخرى؛
  - (ج) وضع جدول أعمال مؤقت للاستعراض الذي يجريه المؤتمر عن حالة الأغذية والزراعة، مع توجيه العناية إلى القضايا الخاصة المتعلقة بالسياسات العامة التي يتعين بحثها من جانب المؤتمر، أو يمكن أن تكون موضع توصية رسمية منه، طبقاً للفقرة 3 من المادة 4 من الدستور. ويعاون المدير العام في إعداد التقرير وجدول الأعمال اللازمين للاستعراض الذي يجريه المؤتمر لبرامج الدول الأعضاء والأعضاء المنتسبة؛
- (1) بحث التطورات الجارية في مجال الترتيبات الحكومية الدولية المقترحة والقائمة بشأن السلع الزراعية، ولاسيما التطورات التي تؤثر على كفاية الإمداد الغذائي، واستخدام احتياطات الأغذية والإغاثة من المجاعات، والتغييرات الطارئة على سياسات الإنتاج والأسعار، والبرامج الغذائية الخاصة بالجماعات التي تعاني من نقص التغذية؛
  - (2) التشجيع على دعم التناسق والتكامل بين السياسات القطرية والدولية للسلع الزراعية من حيث: (أ) الأغراض العامة للمنظمة؛ (ب) العلاقات القائمة بين الإنتاج والتوزيع والاستهلاك؛ (ج) العلاقات القائمة بين السلع الزراعية؛
  - (3) تشكيل، أو الترخيص بتشكيل، جماعات لدراسات وبحث حالة السلع الزراعية التي تجتاز مرحلة حرجة، واقتراح التدابير الملائمة عند الاقتضاء بمقتضى الفقرة 2(و) من المادة 1 من الدستور؛
  - (4) إسداء المشورة بشأن إجراءات الطوارئ، وخاصة فيما يتعلق بتصدير الأغذية والمواد أو المعدات اللازمة للإنتاج الزراعي واستيرادها، لتسهيل تنفيذ البرامج القطرية؛ ودعوة المدير

العام، عند الاقتضاء، إلى تقديم هذه المشورة إلى الدول الأعضاء أو الأعضاء المنتسبة المعنية لاتخاذ التدابير الضرورية؛

(5) الاضطلاع بالمهام السابق بيانها في (1) و(2) و(3) أعلاه طبقاً لقرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي الصادر في 28 مارس/ آذار 1947 بشأن الترتيبات الدولية للسلع. وبصفة عامة، إرساء تعاون وثيق مع الوكالات المتخصصة والأجهزة الحكومية الدولية المختصة.

## 2- الأنشطة الجارية والمقبلة للمنظمة بما في ذلك برنامج العمل والميزانية

يضطلع المجلس بما يلي:

- (أ) دراسة المسائل المتعلقة بالسياسات العامة وتقديم توصيات بشأنها إلى المؤتمر، وذلك بصدد ما يلي:
- (1) موجز ومشروع برنامج العمل والميزانية، والتقديرات الإضافية المقدمة من المدير العام للفترة المالية التالية؛
- (2) أنشطة المنظمة المتصلة ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي؛
- (ب) اتخاذ التدابير اللازمة، في نطاق برنامج العمل والميزانية المعتمدين، بشأن الأنشطة الفنية للمنظمة، وتقديم تقرير إلى المؤتمر عما يتصل بها من نواحي السياسات العامة التي قد تتطلب قراراً من المؤتمر.

## 3- المسائل الإدارية والإدارة المالية للمنظمة

يضطلع المجلس بما يلي:

- (أ) ممارسة الرقابة على الإدارة المالية للمنظمة؛
- (ب) تقديم تقرير إلى المؤتمر عن المركز المالي للمنظمة وحساباتها الختامية المراجعة؛
- (ج) إسداء المشورة للمدير العام في مسائل السياسات التي تؤثر في الإدارة؛
- (د) اعتماد النقل بين أبواب الميزانية، فيما عدا الحالات التي تدخل في سلطة لجنة المالية؛
- (هـ) الترخيص بسحب الاعتمادات من صندوق رأس المال العامل لتقديم قروض واجبة السداد، أو لمواجهة مصروفات طارئة بناء على اقتراحات المدير العام؛
- (و) دراسة مستوى صندوق رأس المال العامل، وتقديم توصيات عن ذلك إلى المؤتمر؛
- (ز) دراسة إنشاء الاحتياطات، وتقديم توصيات عن ذلك إلى المؤتمر؛
- (ح) دراسة اقتراحات المدير العام بشأن قبول الاشتراكات الطوعية وإنشاء حسابات الأمانة والحسابات الخاصة، التي قد تترتب عليها التزامات مالية إضافية على عاتق الدول الأعضاء والأعضاء المنتسبة وتقديم توصيات عنها إلى المؤتمر؛
- (ط) دراسة جدول الاشتراكات، وتقديم توصيات إلى المؤتمر بشأن التعديلات التي قد تدخل عليه؛

- (ي) دراسة واعتماد توصيات لجنة المالية أو لجنة الخدمة المدنية الدولية، فيما يتعلق بجدول المرتبات وشروط تعيين العاملين، وتوصيات لجنة المالية بشأن التنظيم العام للإدارات الإدارية والفنية للمنظمة؛
- (ك) بحث ملاحظات لجنة المالية على القرارات التي تتخذها لجنة الخدمة المدنية الدولية وفقاً لنظامها الأساسي، بما في ذلك تمويل علاوات المقر المطبقة بحسب جدول الرواتب؛
- (ل) فحص القرارات التي يتخذها المدير العام بشأن الوظائف الجديدة التي تنشأ ضمن مجموعة الوظائف المهنية بدون ترخيص سابق؛
- (م) تعيين مراجع الحسابات الخارجي؛
- (ن) تفويض لجنة المالية في تأدية مهام معينة تتعلق بالشؤون المالية أو الإدارية للمنظمة، وذلك بالإضافة إلى المهام المبينة في الفقرة 7 من المادة 27 من هذه اللائحة.

#### 4- المسائل الدستورية

يجوز للمجلس:

- (أ) أن ينشئ الهيئات واللجان وأفرقة العمل، وأن يعقد المؤتمرات العامة، والإقليمية، والفنية، أو غيرها، وأفرقة العمل والمشاورات، أو أن يرخص للمدير العام في تشكيل اللجان وأفرقة العمل، وفي عقد المؤتمرات العامة، والإقليمية، والفنية، أو غيرها، وأفرقة العمل أو المشاورات طبقاً للمادة 6 من الدستور؛
- (ب) أن يدرس المعاهدات أو الاتفاقيات أو المعاهدات أو الاتفاقيات التكميلية، وأن يقر عرضها على الدول الأعضاء طبقاً لما جاء في الفقرة 2 من المادة 14 من الدستور؛
- (ج) أن يبرم اتفاقيات مع المنظمات الدولية الأخرى بشرط التصديق عليها من المؤتمر عملاً بالفقرة 1 من المادة 13 من الدستور؛
- (د) أن يقدم توصيات بشأن العلاقة بين المنظمة والمنظمات الدولية غير الحكومية، طبقاً للإجراءات التي يحددها المؤتمر؛
- (هـ) أن يدرس التعديلات التي تدخل على هذه اللائحة وعلى اللائحة المالية للمنظمة وأن يقدم للمؤتمر توصيات بشأنها.

#### 5- مسائل عامة

يختص المجلس بما يلي:

- (أ) انتخاب رئيسي وأعضاء لجنة البرنامج ولجنة المالية، وكذلك أعضاء لجنة الشؤون الدستورية والقانونية؛

- (ب) اقتراح المرشحين لمنصب رئيس المؤتمر ورؤساء اللجان الرئيسية للمؤتمر، ونواب رئيس المؤتمر الثلاثة وأعضاء لجنة أوراق التفويض والأعضاء المنتخبين للجنة العامة؛
- (ج) تقديم توصيات، بعد التشاور مع المدير العام، بإدراج الموضوعات، التي تحتاج إلى بحث من جانب المؤتمر، في جدول أعمال أي دورة من دوراته، وتنسيق جميع الأعمال التحضيرية لهذه الدورات، والإشراف عليها، مع مراعاة ملاءمة قصر جدول الأعمال المؤقت لهذه الدورات، قدر الإمكان، على المسائل الرئيسية المتعلقة بالسياسات العامة؛
- (د) تقديم المشورة للمدير العام فيما يتعلق بالسياسات، وممارسة الإشراف العام المنصوص عليه في الفقرة 1 من المادة 37 من هذه اللائحة؛
- (هـ) الاضطلاع بالمهام الأخرى التي قد تكون لازمة لمعاونة المنظمة على تأدية أعمالها على الوجه الفعال؛
- (و) إحاطة المؤتمر علماً بأعماله، مع إبراز المسائل المتعلقة بالسياسات العامة التي ستعرض على المؤتمر للنظر فيها.

## الملحق 2: الجداول

| الجدول 1: التوزيع الحالي لمقاعد المجلس والعلاقة فيما يتعلق بفترة التمثيل التناسبية مقابل المعايير الواردة في النصوص الأساسية |                        |              |   |   |   |  |   |
|--|------------------------|--------------|---|---|---|--|---|
| الأقاليم بالنسبة للمجلس  | النسبة من مقاعد المجلس | نسبة البلدان | الاستحقاق لمقاعد المجلس + أو - استنادا إلى عدد السكان | الاستحقاق لمقاعد المجلس + أو - استنادا إلى عدد السكان | نسبة الناتج المحلي الإجمالي من الزراعة في جميع البلدان الأعضاء بالمنظمة | نسبة السكان في جميع البلدان الأعضاء في المنظمة | الاستحقاق لمقاعد المجلس + أو - استنادا إلى عدد السكان |
| أفريقيا  | 24%                    | 25%          | 1+  | 8%  | 16-   | 12%  | 12-   |
| آسيا   | 18%                    | 12%          | 6-  | 44%   | 26+   | 54%  | 36+   |
| أوروبا   | 20%                    | 25%          | 5+  | 22%   | 2+  | 15%  | 5-  |
| أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي   | 18%                    | 17%          | 1-  | 11%   | 7-  | 8%   | 10-   |
| الشرق الأدنى   | 12%                    | 11%          | 1-  | 6%  | 6-  | 5%   | 7-  |
| جنوب غرب المحيط الهادي   | 2%                     | 8%           | 6+  | 2%  | 0%  | 0%   | 2-  |
| أمريكا الشمالية  | 4%                     | 1%           | 3-  | 8%  | 4+  | 5%   | 1+  |

| الجدول 2: نتائج زيادة مقاعد كل إقليم بمقدار مقعدين والعلاقة من حيث التمثيل التناسبي مقابل المعايير الواردة في النصوص الأساسية |                        |              |   |   |   |  |   |
|---|------------------------|--------------|---|---|---|--|---|
| الأقاليم بالنسبة للمجلس   | النسبة من مقاعد المجلس | نسبة البلدان | الاستحقاق لمقاعد المجلس + أو - استنادا إلى عدد السكان | الاستحقاق لمقاعد المجلس + أو - استنادا إلى عدد السكان | نسبة الناتج المحلي الإجمالي من الزراعة في جميع البلدان الأعضاء بالمنظمة | نسبة السكان في جميع البلدان الأعضاء في المنظمة | الاستحقاق لمقاعد المجلس + أو - استنادا إلى عدد السكان |
| أفريقيا   | 23%                    | 25%          | 2+  | 8%  | 15-   | 12%  | 11-   |
| آسيا  | 18%                    | 12%          | 6-  | 44%   | 26+   | 54%  | 36+   |
| أوروبا  | 20%                    | 25%          | 5+  | 22%   | 2+  | 15%  | 5-  |
| أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي  | 18%                    | 17%          | 1-  | 11%   | 7-  | 8%   | 10-   |
| الشرق الأدنى  | 13%                    | 11%          | 2-  | 6%  | 7-  | 5%   | 8-  |
| جنوب غرب المحيط الهادي  | 5%                     | 8%           | 3+  | 2%  | 3-  | 0%   | 5-  |
| أمريكا الشمالية   | 3%                     | 1%           | 2-  | 8%  | 5+  | 5%   | 2+  |

**الجدول 3: نتائج زيادة مقاعد كل من أوروبا وجنوب غرب المحيط الهادي بمقدار مقعد واحد والعلاقة من حيث التمثيل التناسبي مقابل المعايير الواردة في النصوص الأساسية**

| الأقاليم بالنسبة للمجلس          | النسبة من مقاعد المجلس | نسبة البلدان | الاستحقاق لمقاعد المجلس + أو - استنادا إلى عدد السكان | الاستحقاق لمقاعد المجلس + أو - استنادا إلى عدد السكان | نسبة الناتج المحلي الإجمالي من الزراعة في جميع البلدان الأعضاء بالمنظمة | الاستحقاق لمقاعد المجلس + أو - استنادا إلى الناتج المحلي الإجمالي من الزراعة | نسبة السكان في جميع البلدان الأعضاء في المنظمة | الاستحقاق لمقاعد المجلس + أو - استنادا إلى عدد السكان |
|----------------------------------|------------------------|--------------|---|---|---|--|--|---|
| أفريقيا                          | %24                    | %25          | %1+   | %8  | %16-  | %12  | %12-   |   |
| آسيا                             | %18                    | %12          | %6-   | %44   | %26+  | %54  | %36+   |   |
| أوروبا                           | %22                    | %25          | %3+   | %22   | %0  | %15  | %7-  |   |
| أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي | %18                    | %17          | %1-   | %11   | %7-   | %8   | %10-   |   |
| الشرق الأدنى                     | %12                    | %11          | %1-   | %6  | %6-   | %5   | %7-  |   |
| جنوب غرب المحيط الهادي           | %4                     | %8           | %4+   | %2  | -2%   | %0   | %4-  |   |
| أمريكا الشمالية                  | %4                     | %1           | -3%   | %8  | +4%   | %5   | %1   |   |

## المرفق الثاني

### عضوية المجلس والرئيس المستقل وإمكانات إنشاء هيئة مكتب ورقة خيارات أعدتها الرئيستان المشاركتان لمجموعة العمل الثانية (18 يوليو/تموز 2008)

[...]

1- طُلب من الرئيستين المشاركتين لمجموعة العمل الثانية ومن الأمانة، خلال اجتماع مجموعة العمل يومي 2 و3 يوليو/تموز 2008، مناقشة المواضيع المبيّنة أدناه مع الأعضاء وعرض الخيارات المفضّلة لديهم لمزيد من التداول بشأنها في اجتماع مجموعة العمل المزمع عقده يوم الجمعة 18 يوليو/تموز:

(أ) عضوية المجلس؛

(ب) هيئة مكتب للمجلس؛

(ج) الرئيس المستقل للمجلس.

### عضوية المجلس

2- رأى الأعضاء في معظمهم خلال الاجتماع الذي عُقد يومي 2 و3 يوليو/تموز أن زيادة حجم المجلس بشكل طفيف نسبياً أمر مبرر حيث إنها ستؤدي إلى مزيد من التوازن في تمثيل الأقاليم. وقد شدّد العديد من الأعضاء، أثناء النقاش، على أن زيادة ملحوظة في حجم المجلس ستكون لها حكماً تبعات على مستوى عدد المتحدثين حول أي من المسائل، ما يعزّز الفعالية. وقد شدّد العديد من الأعضاء الآخرين على أن المعطى الأهم هو الكفاءة لا الفعالية ما يتطلب تمثيلاً ديمقراطياً مناسباً للأقاليم كافة. واتضح بعد التداول وجود خيارين ممكنين يستوفيان المعايير التي حددها الأعضاء، وهما:

(أ) ألف - زيادة عدد الأعضاء من أوروبا وجنوب غرب المحيط الهادي بإضافة مقعد واحد لكلٍ منهما: فيصبح التمثيل كما هو مبين في الجدول 1 أدناه. ويتحسنّ وضع أوروبا بعض الشيء فيما يصبح جنوب غرب المحيط الهادي ممثلاً على نحو أفضل من حيث عدد البلدان. وسيطرأ تغيير ملحوظ طفيف على وضع الأقاليم الأخرى؛

(ب) باء - زيادة عدد الأعضاء من جميع الأقاليم بإضافة مقعد واحد وإضافة مقعدين لأوروبا: سوف يزيد حجم المجلس بإضافة 7 أعضاء ليصل إلى 56 عضواً فيصبح التمثيل على النحو المبين في الجدول 1 أدناه. وستصبح الأقاليم كافة كاملة التمثيل على نحو أفضل (باستثناء أمريكا الشمالية). وسيتحسنّ بعض الشيء وضع أوروبا من حيث النسبة المئوية للمقاعد فيما يصبح جنوب غرب المحيط الهادي ممثلاً على نحو أفضل من حيث عدد البلدان. وسيطرأ تغيير ملحوظ طفيف على وضع الأقاليم الأخرى.

3- أتضح من المشاورات أنّ الخيار الثاني يحظى بالتأييد الأكبر. وليست هناك زيادة كبرى في حجم المجلس الذي يبقى، مع أنه يقع عند الحد الأعلى من الهامش، شبيهاً بحجم عدد آخر من المنظمات (56 عضواً). وباستثناء إقليم أمريكا الشمالية (الذي لديه عضوان)، ستصبح الأقاليم كافة كاملة التمثيل على نحو أفضل وستكون التغطية متكافئة أكثر بالنسبة لأوروبا وجنوب غرب المحيط الهادي. وإنّ أي صيغة أخرى يخصص بموجبها عدد أكبر من المقاعد لكل إقليم ستكون لها تأثيرات أكبر على حجم المجلس ولن تؤثر على تمثيل الأقاليم بقدر أكبر من التكافؤ.

| الجدول 1: العضوية الحالية في المجلس والعضوية بحسب الخيارين ألف وباء |    |            |         |                     |         |         |         |                                  |
|---|----|------------|---------|---------------------|---------|---------|---------|----------------------------------|
| الخيار بء   |    | الخيار ألف |         | 2008 – الوضع الراهن |         |         |         | الأقاليم الممثلة في المجلس       |
|   |    | %          | العدد   | النسبة المئوية      |         | العدد   |         |                                  |
|   |    | المقاعد    | المقاعد | المقاعد             | الأعضاء | المقاعد | الأعضاء |                                  |
|   |    |            |         |                     |         |         |         | أفريقيا                          |
|   | 13 | %24        | 12      | %24                 | %25     | 12      | 48      |                                  |
|   | 10 | %18        | 9       | %18                 | %12     | 9       | 23      | آسيا                             |
|   | 12 | %22        | 11      | %20                 | %25     | 10      | 48      | أوروبا                           |
|   | 10 | %18        | 9       | %18                 | %17     | 9       | 33      | أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي |
|   | 7  | %12        | 6       | %12                 | %11     | 6       | 21      | الشرق الأدنى                     |
|   | 2  | %4         | 2       | %2                  | %1      | 2       | 2       | أمريكا الشمالية                  |
|   | 2  | %4         | 2       | %4                  | %8      | 1       | 16      | جنوب غرب المحيط الهادي           |
|   | 56 | %100       | 51      | %100                | %100    | 49      | 191     |                                  |

[...]